Omran Ahmed Hussein AL-SHARIF ¹

**CONSTITUTIONAL SYSTEMS FOR THE GREEKS (ATHENS
AND SPARTA AS A MODEL FROM 800-300 BC)**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.8-3.11>

Research Article

Received:
14/09/2021
Accepted:
28/09/2021
Published:
01/11/2021

This article has been
scanned by iThenticate
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

This research studies the development of constitutional systems among the Greeks in the cities of Athens and Sparta, in terms of the political and administrative system from the year 800 to 300 BC, that is, since the emergence of the first stages of the history of the Athenian constitution in the monarchy era, through the aristocratic and oligarchic regimes and the rule of tyrants, to the democratic system in Athens. Whereas every Greek city had its own political system that distinguishes it from others, which the nature of the terrain of their country contributed the greatest contribution to, as well as the idea of self-sufficiency for each Greek city, and the boldness of Greek thought. Rather, they took their position in the kingdom of thought and had the courage to research and ask questions to themselves and sought to perceive the universe in the light of reason. Therefore, a political system appeared in every city known as the city-state system. Thus, the Greek civilization provided for the development of political thought unless other human civilizations provided it. What the Greek philosophers presented in political thought during the fifth and fourth centuries BC still represents the basis on which modern political systems were built, and the research aims to reveal the importance of the geography of the land of the Greeks, and its impact on their civilization, and to highlight the role of Greek philosophers in matters related to the organization of the state and government, and to trace the development of constitutional systems among the Greeks from the monarchy era to the democratic system in Athens, and to identify the reasons for the stagnation of political life in Sparta under the monarchy. The importance of study and research in this subject is due to the fact that it clarifies the opinions and ideas of the Greek philosophers on constitutional systems, and thus it is an attempt to add even a small part to the history of the constitutional systems of the Greeks.

Key words: Constitutional Systems, Athens and Sparta, Administrative System.

¹ Dr. , El-mergib University, Libya, Omran_sharif@yahoo.com, <https://orcid.org/0000-0002-9953-3282>

النظم الدستورية عند الإغريق (أثينا واسبرطة نموذجاً من 800-300 ق.م)

عمران احمد حسين الشريف²

الملخص

يدرس هذا البحث تطور النظم الدستورية عند الإغريق بمدينتي أثينا وإسبرطة من حيث النظام السياسي والإداري منذ سنة 800 و حتى 300 ق.م أي منذ ظهور المراحل الأولى لتاريخ دستور الأثينيين في العصر الملكي مروراً بالنظام الارستقراطي و الأوليجاركي وحكم الطغاة وصولاً إلى النظام الديمقراطي في أثينا، حيث كان لكل مدينة إغريقية نظامها السياسي الذي يميزها عن غيرها والذي ساهمت في تكوينه طبيعة تضاريس بلادهم المساهمة الكبرى، و كذلك فكرة الاكتفاء الذاتي لكل مدينة إغريقية، و جرأة الفكر الإغريقي، فلم يلق الإغريق بأنفسهم في دائرة الدين و العالم السفلي كما فعلت حضارات الشرق الأدنى القديم بل أخذوا موقعهم في مملكة الفكر و كانت لديهم الجرأة في البحث و طرح الأسئلة علي انفسهم وسعوا لإدراك الكون علي ضوء العقل، ولذا ظهر عندهم في كل مدينة نظام سياسي عرف بنظام دولة المدينة وبذلك قدمت الحضارة الإغريقية لتطور الفكر السياسي ما لم تقدمه الحضارات الإنسانية الأخرى فلا يزال ما قدمه الفلاسفة الإغريق في الفكر السياسي خلال القرنين الخامس والرابع ق.م يمثل الأساس الذي قامت عليه النظم السياسية الحديثة، و يهدف البحث إلى الكشف عن أهمية جغرافية بلاد الإغريق، واثرها في حضارتهم، و إبراز دور الفلاسفة الإغريق في المسائل المتعلقة بتنظيم الدولة والحكومة و تتبع تطور النظم الدستورية عند الإغريق منذ العصر الملكي وصولاً إلى النظام الديمقراطي في أثينا و التعرف علي أسباب جمود الحياة السياسية في اسبرطة عند النظام الملكي. و ترجع أهمية الدراسة والبحث في هذا الموضوع لكونه يوضح آراء وأفكار الفلاسفة الإغريق في النظم الدستورية وهي بذلك محاولة لإضافة ولو جزء بسيط في تاريخ النظم الدستورية عند الإغريق.

الكلمات المفتاحية: النظم الدستورية، أثينا واسبرطة، النظام الإداري.

المقدمة:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل تطور النظم الدستورية عند الإغريق بمدينتي أثينا وإسبرطة من حيث النظام السياسي والإداري منذ سنة 800 و حتى 300 ق.م أي منذ ظهور المراحل الأولى لتاريخ دستور الأثينيين في العصر الملكي مروراً بالنظام الارستقراطي و الأوليجاركي وحكم الطغاة وصولاً إلى النظام الديمقراطي في أثينا، حيث كان لكل مدينة إغريقية نظامها السياسي الذي يميزها عن غيرها والذي ساهمت في تكوينه طبيعة تضاريس بلادهم المساهمة الكبرى، و كذلك فكرة الاكتفاء الذاتي لكل مدينة إغريقية، و جرأة الفكر الإغريقي، فلم يلق الإغريق بأنفسهم في دائرة الدين و العالم السفلي كما فعلت حضارات الشرق الأدنى القديم بل أخذوا موقعهم في مملكة الفكر و كانت لديهم الجرأة في البحث و طرح الأسئلة علي انفسهم وسعوا لإدراك الكون علي ضوء العقل، ولذا ظهر عندهم في كل مدينة نظام سياسي عرف بنظام دولة المدينة وبذلك قدمت الحضارة الإغريقية لتطور الفكر السياسي ما لم تقدمه الحضارات الإنسانية الأخرى فلا يزال ما قدمه الفلاسفة الإغريق في الفكر السياسي خلال القرنين الخامس والرابع ق.م يمثل الأساس الذي قامت عليه النظم السياسية الحديثة، و يهدف البحث إلى الكشف عن أهمية جغرافية بلاد الإغريق، واثرها في حضارتهم، و إبراز دور الفلاسفة الإغريق في المسائل المتعلقة بتنظيم الدولة والحكومة و تتبع تطور النظم الدستورية عند الإغريق منذ

² د.، جامعة المرقب، ليبيا، Omran_sharif@yahoo.com

العصر الملكي وصولاً إلى النظام الديمقراطي في أثينا و التعرف على أسباب جمود الحياة السياسية في اسبرطة عند النظام الملكي. و ترجع أهمية الدراسة والبحث في هذا الموضوع لكونه يوضح آراء وأفكار الفلاسفة الإغريق في النظم الدستورية وهي بذلك محاولة لإضافة ولو جزء بسيط في تاريخ النظم الدستورية عند الإغريق. تتمحور إشكالية هذا البحث في محاولة الإجابة على هذا التساؤل: ما هي المراحل التي مر بها تطور النظم الدستورية عند الإغريق حتي وصلت أثينا إلى النظام الديمقراطي وما أسباب جمود النظام السياسي في مدينة اسبرطة على الحكم الملكي؟ ويقوم هذا البحث على العديد من التساؤلات منها:

ما هو الأثر الذي لعبه الموقع الجغرافي لبلاد الإغريق في حضارتهم ؟ وكيف ساهمت تضاريسها في تكوين دويلات المدن؟ وماهي أشهر الدساتير الإغريقية التي ساهمت في تنظيم بلاد الإغريق؟ وما هي طبقات المجتمع في كل من أثينا واسبرطة وما دور كل طبقة في الحكومة؟ وما مراحل تطور النظام السياسي في أثينا؟ وما سبب جمود النظام السياسي في اسبرطة على الحكم الملكي؟ وما هي الهيئات و المجالس الحاكمة في كل من أثينا واسبرطة وما اختصاصاتها؟ أن طبيعة موضوع البحث فرضت علينا استخدام المنهج التحليلي لما جاء في المصادر من أجل الوصول إلى النتائج والحقائق التاريخية المبتغاة.

على الرغم من كثرة الدراسات التاريخية عن الإغريق غير أنه لا يوجد إلا القليل النادر منها التي تعرضت لدراسة بعض من أجزاء تاريخ النظم الدستورية عندهم ومن هذه الدراسات، رسالة ماجستير مقدمة من الباحثين، عباسي فاطمة الزهراء، وبوه إلى إبراهيم، بعنوان، الدولة و المواطن عند ارسطو، قسم الفلسفة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة 8 ماي، الجزائر، 2016/2017م. وهي تتناول جزءاً من الدساتير الإغريقية وهو دستور أرسطو فقط، في حين أن هذه الدراسة سوف تتعرض لدراسة العديد من الدساتير الإغريقية ومنها دستور، وارسطو، وادركون، وسولون، وليكوجوس، ورسالة الماجستير المقدمة من الباحثة، ليلي عبد القادر علي الغناي، تحت عنوان، تطور نظام دولة المدينة الإغريقية أثينا واسبرطة دراسة تاريخية مقارنة، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم، صبراتة، جامعة الزاوية، 2008م، وتتناول هذه الدراسة النظام السياسي عند الإغريق في مدينتي أثينا واسبرطة، وأما هذه الدراسة تتناول جغرافية بلاد الإغريق وأثرها في حضارتهم و الجوانب الإدارية و السياسية وطبقات المجتمع الإغريقي وأنواع الدساتير عندهم. وكتاب الدكتور، ناهد عبد الحليم الحمصاني، تاريخ و حضارة اليونان منذ العصر الهلنستي وحتى نهاية القرن السادس قبل الميلاد، منشورات جامعة عين شمس، 2008م وقد تم في هذا الكتاب استعراض مجمل لتاريخ الإغريق وأما هذه الدراسة فقد خصصت لتطور النظم الدستورية عند الإغريق، ومؤلف الدكتور، رجب عبد الحميد الأثرم، دراسات في تاريخ الإغريق وعلاقته بالوطن العربي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م وقد تطرق هذا الكتاب إلى تاريخ الإغريق وعلاقته بالوطن العربي بشكل عام، في حين أن هذا البحث يتناول النظم الدستورية عند الإغريق من خلال ثلاثة محاور وهي النظم الدستورية وطبقات المجتمع الإغريقي ودور كل طبقة في الحكومة ومراحل تطور النظام السياسي عند الإغريق.

يمكن طرح فرضية هذا البحث بأن النظام السياسي الذي انفرد به الإغريق عن غيرهم من شعوب العالم القديم و كان العامل الأول في عظمتهم والذي يرجع السبب في تكوينه إلى أهم ما تتميز به جغرافية بلاد الإغريق من حيث كثرة الجبال التي تقسم أراضيها إلى وديان ضيقة تكتنفها حواجز جبلية تفصل بعضها عن البعض فنشأ عن ذلك وجود عدد كبير من الأقاليم وقد أدى هذا التقسيم الطبيعي للبلاد إلى تقسيمها سياسياً وبذلك تكون ما يعرف بدولة المدينة. لقد تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة و ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: ويتناول جغرافية بلاد الإغريق وأثرها على حضارتهم، من حيث الموقع وأهميته في ربطهم بالحضارات المجاورة لهم والتضاريس التي ساهمت في تقسيم بلادهم إلى عدة دويلات صغيرة.
- المبحث الثاني: ويدرس تطور النظم الدستورية في مدينة أثينا، من حيث أنواع النظم السياسية وتطورها.
- المبحث الثالث: ويتناول النظم الدستورية في مدينة اسبرطة.

جغرافية بلاد الإغريق وأثرها على حضاراتهم:

لقد كان لجغرافية بلاد الإغريق أثرها وبصمتها الواضحة على مسار تاريخ الإغريق وخصائص حضارتهم، حيث تقع بلاد الإغريق في القسم الشرقي من السواحل الجنوبية من قارة أوروبا التي تطل على البحر المتوسط، وبالتحديد فهي تقع في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة البلقان، وهي بذلك تحتل موقعاً ممتازاً فهي تتوسط قارات العالم القديم الثلاث أوروبا وآسيا وليبيا⁽¹⁾ (إفريقيا)، وتمتد حدود بلاد الإغريق شمالاً حتى مقاطعتي مقدونيا وتساليا، وجنوباً إلى شبه جزيرة البلوبونيز (شبه جزيرة المورة)، ويحدها بحر إيجه الذي يفصلها عن قارة آسيا الصغرى، وأما من جهة الغرب فتطل على بحري الأدرياتيكى والايونى، اللذان يفصلانها عن شبه الجزيرة الإيطالية وجزيرة صقلية (السايح، 2008)، وتنقسم بلاد الإغريق إلى إقليمين نتيجة لتداخل خليج كورنثا (corinthia) وخليج سلونيك (salonic)، ويضم كل إقليم عدد من المناطق لها مجموعة من المدن فرضتها طبيعة التضاريس وبذلك كل إقليم قائم بذاته وهما القسم الشمالي وهو إقليم اوتيكا (attika)، وبرز مدنه اثينا (athina)، ومدينه ابروس (Abros) الواقعة على الساحل الغربى ومدينة نساليا (Nsalia) والتي تقع على منفذ بحري يسهل حركة اتصالها من جهة الشرق بمدينة باغازيا⁽²⁾ (pagasea) عن طريق خليج باغازيا، وأما القسم الجنوبي ويتمثل في شبه جزيرة البلوبونيز وأهم مدنه مدينة اسبرطة (Sparta) والتي تمتاز بطول سواحلها الممتدة على بحر إيجه مع وجود موانئ تجارية بالإضافة إلى عدد من المدن جميعها منفصلة عن بعضها البعض، وتحيط بها السلاسل الجبلية التي تعزلها عن بقية أقاليم بلاد الإغريق، غير أنها تتصل عن طريق البحر ببعضها البعض مثل مدينة اخائيا (Achaia) وأركاديا (Arcadia) بالوسط وعلى الساحل الغربى توجد مدينة الثيس (AIS) واليدا (Elida) ومسينا (Msina) وعلى الساحل الشرقى تقع مدينة ارغوليس (Argolice) (الغناي، 2008).

وقد أثر هذا الموقع على نوعية البشر اللذين سكنوا هذه المنطقة، فقرب بلاد الإغريق من مراكز الكثافة السكانية في قارة آسيا جعلها محور استقرت فيه البشرية التي قامت صرح الحضارة الإغريقية، كما أثر هذا الموقع على شكل الحضارة في حد ذاتها، فقرب بلاد الإغريق من مراكز الحضارة المتقدمة في بلاد الشرق الأدنى القديم (العراق، فينيقيا، مصر) جعلها تتأثر بما سبقها من حضارات موعلة في القدم (مكاوى، 1980)، والتي شكلت بؤرة إشعاع حضارى استفادت منها الحضارات المجاورة ولا سيما الحضارة الإغريقية، ولعل أهم الحضارات التي أحدثت تأثيراً قوياً في الحضارة الإغريقية حضارة جزيرة كريت والحضارة الفينيقية والحضارة المصرية (عكاشة وآخرون، 1991) حيث لعب البحر المتوسط دوراً مهماً في نقل المؤثرات الحضارية إلى بلاد الإغريق فقد انعكس ذلك بوضوح على نشاط الإغريق التجارى، فكانت سفنهم التجارية تجوب انحاء البحر المتوسط، وانشأوا العديد من المستوطنات التجارية على سواحله الإفريقية والأسىويه والاوروبية، ولعل السبب في التجاء الإغريق إلى البحر طبيعة أراضيهم الجبلية، وقلة سهولها بالإضافة إلى ندرة الأمطار، وبهذا كانت البيئة الإغريقية بيئة طاردة غرست في شعبها حب الهجرة (كوليس، 1952) فقد كان لحضارات البحر المتوسط الاثر الكبير على الحضارة الإغريقية فلا يمكن الفصل بين حضارة جزيرة كريت (الحضارة المينوية) وحضارة بلاد الإغريق (الحضارة المكنينية) التي ظهرت في جزيرة البلوبونيز في جنوب بلاد الإغريق، فقد كانت الحضارة المينوية الأساس التي قامت عليه حضارة بلاد الإغريق المكنينية، كما كان أثر حضارات الشرق الأدنى واضحاً على هاتين الحضارتين، فقد لعبت جزيرة كريت دوراً هاماً فهي حلقة وصل بين اسيا الصغرى وسواحل فينيقيا، كما كان للبحر الأدرياتيكى الذى يفصل بين بلاد الإغريق وشبه الجزيرة الإيطالية الفضل في الاتصال بين الحضارة الإغريقية وحضارة الرومان، حتى عرف جنوب الجزيرة الإيطالية باسم بلاد الإغريق العظمى (maana graecia)، وذلك لكثرة المستوطنات الإغريقية بها (الحمصاني، 2008)، كما لعب بحر إيجه دوراً مهماً في التفاعل الحضارى بين بلاد الإغريق والحضارات الأخرى القائمة على شواطئه، فقد كانت جزره الجسر الذى يربط بين اسيا الصغرى وبلاد الإغريق، على أحد جوانبه يقع ساحل آسيا الصغرى وعلى الجانب الآخر بلاد الإغريق، وهو ما ساهم في نقل المؤثرات الحضارية بطريقتين أولهما الطريق البحرى

(1) ذكر المؤرخ الإغريق هيرودوت (Herodot 484 - 424 ق.م) بأن العالم في عصره يتكون من ثلاث قارات هي ليبيا وآسيا وأوروبا ويحدد قارة ليبيا بأنها تمتد من طيبة في مصر شرقاً وحتى اعمدة هرقل (مضيق جبل طارق) غرباً وشمالاً البحر والصحراء الكبرى جنوباً ينظر (هيرودوت، الكتاب الرابع، 2003)

(2) باغازيا: مدينة لها أهميتها الكبرى، لوقوعها في مركز وسط يصل بين مقدونيا وراقيا في الشمال وهما المدخل الشمالي الرئيسى لبلاد الإغريق ينظر (الغناي، 2008)

والذي طالما وفدت عليه السفن المصرية ذهاباً وإياباً إلى جزر بحر إيجة عبر البحر المتوسط، والثاني هو الطريق البري الرابط بين جزيرة الفرات والعالم الإيجي، قاطعاً بذلك آسيا الصغرى، وبهذا شكلت جزر بحر إيجة حلقة وصل بين حضارات الشرق الأدنى القديم بقارة أوروبا، فقامت العلاقات التجارية بين بلاد الإغريق ومصر وفينيقيا وجزيرة ناكسوس⁽¹⁾ بين جميع جوانبه، وهو ما جعل الحضارة الإغريقية ذات أهمية قصوى من الناحية التاريخية (علي ع.، 1971) فقد أخذ الإغريق عن الحضارة العراقية القديمة نظام دولة المدينة وكذلك التشريعات القانونية ونظام الموازن والمقاييس وعلم الفلك والرياضيات (الحمصاني، 2008)، ولعل من أهم تأثيرات الحضارة الفينيقية على المجتمع الإغريقي هو أن التجار الفينيقيون نقلوا عبر نشاطهم التجاري في البحر المتوسط إلى أثينا الأبجدية الفينيقية والتي زاد الإغريق عليها حروف الحركة لتكون بذلك أصل الأبجدية الإغريقية كما أخذ الإغريق من الحضارة المصرية القديمة مبادئ الطب وعلم التشريح وفنون العمارة والنحت (يحي، 1993).

لقد تميز تضاريس بلاد الإغريق بقلة السهول والأنهار الصالحة للملاحة في حين تكثرت بها الأودية والجبال التي تقسم أراضيها قطع صغيرة تكتنفها حواجز (نصحي و علي، د.ت)، وقد كان لها الأثر الأول في نشأة نظام (البوليس - Polis) والذي يترجم اصطلاحاً إلى دولة المدينة (State City) وبهذا أصبحت بلاد الإغريق منذ القرن 9 ق.م مقسمة إلى العديد من الكيانات السياسية الصغيرة المستقلة سياسياً واقتصادياً، فالدويلات التي كانت منعزلة عن بعضها البعض نتيجة (الحمصاني، 2008) نشاطه المختلفة الأمر الذي أدى إلى ازدهار حضارة الإغريق في الفنون والعمارة والفلسفة والنظم السياسية التي تطورت بشكل سريع في أثينا من النظام البدائي القبلي إلى النظام الشعبي أو الديمقراطي (العبادي، 2009)، ويبدو أن نظام دولة المدينة كان سبباً لنجاح وتطور ورفق الحضارة الإغريقية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا لم ينجح نظام دولة المدينة في حضارة بلاد العراق قديماً علي الرغم من أنه من ابتداعات هذه الحضارة ونجحت عند الإغريق الذين أخذوه من الحضارة العراقية كما اشارنا إلى ذلك في الصفحات السابقة ؟ ربما كان التضاريس من العوامل الأولى المؤثرة في نجاح هذا النظام فقد أدت وعورة التضاريس في بلاد الإغريق إلى صعوبة الإتصال بين المدن مما أدى إلى التنافس بينها حيث اعتبرت كل مدينة نفسها دولة مستقلة وبذلك أصبحت المدينة النواة الأساسية للحياة السياسية والاقتصادية في بلاد الإغريق، في حين أن سهولة التضاريس في بلاد العراق القديم وفكرة تكوين الإمبراطوريات المترامية الأطراف كانت سبباً في فشل نظام دولة المدينة.

تطور النظم الدستورية في مدينة أثينا:

اجتمعت بمدينة أثينا العديد من العوامل الطبيعية التي جعلتها تحتل موقع الريادة في العالم الإغريقي، حيث أنها تقع في مقاطعة أوتيكا التي تتمتع بترية خصبة صالحة للزراعة، وتحيط بها سلسلة من الجبال من جميع الجهات فمن جهة الشرق يقع جبل هيميتوس الغني بالرخام واما في الشمال الشرقي فيوجد جبل بنتليكوس الغني بالرخام الأبيض المعرق، وجبل ليكابيتوس والذي هو مصدر الحجر الجيري، وأما من جهة الغرب فتوجد سلسلة جبال اليارتس (حجاج، 2009)، وقد بلغت أثينا منذ القرن السادس وحتى القرن الرابع ق.م أوج ازدهارها في اطار سيادة الحرية والمساواة وبهذا أصبحت في هذه الفترة من أهم المراكز الحضارية في العالم الإغريقي، فظهر فيها العديد من الفلاسفة والمفكرين، الذين عملوا على بلورة وتطور الفكر السياسي الذي صاحبه نمواً اقتصادياً، الأمر الذي جعل لأثينا الحق في أن تلعب دوراً ريادياً في رعاية مصالح بلاد الإغريق (المغرب، 1999)، وبذلك أصبحت أثينا زعيمة كل الكيانات السياسية المتواجدة في إقليم أوتيكا، واستيناداً إلى ما ذهب اليه الأساطير الإغريقية، فقد كان لكل مدينة ملك مستقل يحكمها، فقد صورت الأساطير أن الملك سيقروبس (cecropus) أحد احفاد ايون (yon) قد اسس بمساعدة الإله أثينا عند هضبة اقربوليس (acropolis) مدينة جديدة أطلق عليها اسم الإله أثينا (الغناي، 2008)، ويؤكد الفيلسوف الإغريقي

(1) ناكسوس: هي واحدة من أجمل الجزر اليونانية والتي تمتد نحو 429 كم (266 ميل مربع) لتكون من أكبر الجزر المتواجدة في مجموعة جزر سيكلاديز في بحر إيجة . كانت ناكسوس هي مركز الحضارة الكيكلادية القديمة . ينظر، (https // www. almr sai . com / post/ 2847)

أرسطو(1) (1975) بأن الاثينيين قد عرفوا النظام الملكي فيقول « درج الاثينيون في أول عهدهم على الحكم الملكي وقد دعوا لأول مرة اينيين بعد ان ظم اين شملهم» (صفحة الفصل الاول ، فقرة 19) لقد شهدت أثينا خلال القرن السادس إلى الرابع ق.م تطوراً مشهوداً في القانون، ومن أبرز و أول التشريعات القانونية تشريعات دراكون(2) (dracon)، وقد أتصفت قوانينه بالقسوة، حتى وصفها أحد خطباء أثينا ديماديس(demades) بأنها قد دونت بالدم وليس بالمداد لشدة قسوتها، فحكم الاعدام يطبق على جميع الجرائم حتى التا تتعلق بالأمور البسيطة كسرقة الخضر (الاثرم، 2001)، وعلى الرغم من كل ذلك تعتبر تشريعات دراكون خطوة متطورة في الفكر القانوني لان تدوين الدستور يعد من النضج السياسي في أثينا.

لقد كانت سلطات النظام الملكي في أثينا والذي يتكون من ثلاثة أركان ينتخبون من طبقة النبلاء، ويحكمون مدى الحياة، ثم قلصت مدة حكمهم عشر سنوات، وكان على رأس هذا النظام الملك ويطلق عليه بازيلوس (Basileus)، واطلق عليه هوميروس (راعي الشعب)، وهو الحاكم الذي يجلب على الشعب طاعته دون اعتراض وان كان على خطأ، وهو ممثل المدينة أمام الآلهة ويجمع في يده كل السلطات السياسية والدينية والقضائية، فكانت له وظيفة الاشراف على المعابد والطقوس الدينية والنظر في الأحوال الاجتماعية كالارث والزواج والطلاق، وهو القاضي الذي يحكم الدعاوى، وبذلك يجمع في يده كل السلطات التشريعية والتنفيذية، وتعد أوامر وقرارات الملك نافذة ومحل تطبيق من الجميع (Hammond, 1973).

وكان إلى جانب الملك الأرخون(arehon)، وهو نائب الملك ويتم انتخابه مدى الحياة مثله مثل الملك، وفي منتصف القرن الثامن ق.م قلصت سنوات حكمه إلى عشر سنوات، وفي سنة 683 ق.م أصبحت مدة الأرخونية سنة واحدة، ويشترط على من يتولى منصب الأرخون أن يقسم قسم شرف المهنة، وأن يقوم بعمله بشكل صحيح وفقاً للقانون (الغناي، 2008)، وفي سنة 683 ق.م أجرى توزيع سلطات وصلاحيات الأرخون وذلك بتقسيم مهامه بين ثلاثة أراخنة الأول اسندت له صلاحيات دينية ومدنية فهو المسؤول عن الأعياد و الطقوس و المواكب الدينية و ترفع له الدعاوى العامة والخاصة (ارسطو، 2013).

و الأرخون الثاني و يتولى رئاسة الإحتفالات الدينية للدولة و الفصل في المنازعات بين القبائل ويصدر احكامه في القضايا المتعلقة بالقتل و الميراث و يتولى الشؤون العليا للكهنة، و الأرخون الثالث هو البوليمارك (polemarch) او قائد الحرب و اختصاصاته عسكرية و قانونية تجاة الأجانب المقيمين بأثينا (ارسطو، 2013). تقديم الإستشارة إلى الملك، ويتكون هذا المجلس من واحد وأربعمئة عضو، ولذلك كان يعرف بمجلس الأربعمئة وواحد، ويتم انتخابهم من بين المواطنين الأثينيين الذين تجاوزوا سن الثلاثين من العمر (المغرب، 1999).

مجلس اريوس _ باجوس:

وقد تطور هذا المجلس على الهيئة الإستشارية للملك، وقد اكتسب اسمه من اسم الموقع الذي يعقد فيه اجتماعاته وهو هضبة (اريس)(3) إله الحرب، وكانت جلساته تعقد ليلاً وله سلطة مطلقة للسهر على حفظ القوانين (المغرب، 1999) ويؤكد ذلك أرسطو (2013) فيقول: « اما محفل اريس ياغس فقد انيطت به مهمة الحفاظ على النظام من جهة ومن جهة أخرى مهمة تدبير أكثر شؤون الدولة والإشراف على اخطر مصالحها وسلطة معاقبة العابثين بالقانون وتغريمهم » (صفحة الفصل الثالث ، فقرة 6) لقد كلف سولون(4) هذا المجلس بمراقبة النظام وحماية القوانين فكان يصدر حكمة بالعقوبة علي من يخالف القانون (المغرب، 1999).

(1) ارسطو (Aristo -382-322 ق.م) فيلسوف اغريقي من كبار الفلاسفة كان تلميذ أفلاطون و من اشهر مؤلفاته، السياسة، ودستور الأثينيين . ينظر، (تنيرة، 1984) .

(2) دراكون: مشرع أثيني اسند له النظام الأثيني مهمة تشريع القوانين في الفترة من 621- 620 ق.م، واعطيت له سلطات واسعة واستثنائية في صياغة القوانين، وقد اقتضت تشريعاته القانونية على مشاكل المجتمع الأثيني وقد استقى من العادات والتقاليد المتوارثة في المجتمع، وقد حدد حق التمتع بالحقوق السياسية لمن يقدر على شراء اسلحته ، ينظر، (عياد، 1981)

(3) يقع هذا التل إلى الغرب من الاكرابولس، حيث كانوا يلقون من فوق هذه الصخرة المحكومين عليهم بالإعدام (مكاوي، 1980)

(4) سولون من المواطنين الأوائل في أثينا، ولكن ثروته ومكانته الاجتماعية جعلته مواطن من الطبقة الوسطى في أثينا، فهو ابن السيستيدس (Axestide)، وامه إراكليس(4) (Heraclides)، وهو شاعر وشرع . ينظر (الناصري، 1980)

ثانياً: النظام الارستقراطي في أثينا:

ظهرت في أثينا بوادر إلغاء منصب الملك منذ تعيين ثلاثة أراخنة ومساعدين للملك، والذين أُلقي على عاتقهم مهمة القيام ببعض اختصاصات الملك، وبهذه الطريقة انتقلت سلطة الملك إلى مساعديه في الحكم، أي تجريد الملك من اختصاصاته وحقوقه وجعل وظيفته تختصر على منصب الكاهن فقط (ارسطو، 2013)، بذلك اقتضت سلطته على الجانب الديني والقضائي، وحل الأراخنة محل الملك وكان بهذا نهاية العصر السياسي الملكي وبداية حكم الاقطاعيين، والذين استأثروا بالحكم والادارة، فكان منهم كبار الموظفين، وحضيو بامتيازات خاصة في الدولة، فكانت القوانين تفسر لمصالحهم (بكري، 1984)، وكان هذا الانتقال من سلطة مرتكزة في يد شخص واحد إلى نظام سياسي أصبحت فيه السلطة في يد مجموعة من الناس وهم أصحاب الإقطاعيات الكبرى أي من نظام فردى إلى نظام جماعي له دستور وقانون، وقد كانت دعامة هذا النظام الجماعي اقتصادية ثابتة إذ استمدت الطبقة الارستقراطية قوتها من سيطرتها على الأراضي الزراعية التي مثلت العمود الفقري للمجتمع الإغريقي في ذلك الوقت (،الشيخ، 2005) و يذهب أرسطو (2013) للقول في نظام حكم الارستقراطيين « بأنها حكومة الأقلية الفاضلة العادلة، وبأنه حكمها خيراً من حكم الفرد» (صفحة الفصل العشرون، فقرة 3)، في حين يرى الفيلسوف الإغريقي افلاطون(1) (1948) « إن الحكم الارستقراطي هو حكم القلة والدولة التي يحكمها القلة أما أن تكون ارستقراطية او اولغاري» (صفحة 94)، وعلى الرغم من كل ذلك أن نظام الحكم الارستقراطي في أثينا اتسم بالازدهار والتقدم في العمران والفنون والإقتصاد بالإضافة إلى تزامنه مع حركة التوسع الإغريقي، ومن سمات هذا العهد ايضاً أنه شهد وضع أسس الدولة، وكذلك شروط تولي الوظائف ومدتها الزمنية وتوزيع السلطات وتحديداتها، كلاً حسب وظيفته وتشريع القوانين التي كانت من أهم ميزات هذا العصر (الناصر، 1980)، والسؤال المطروح هنا لماذا سقط النظام الارستقراطي على الرغم من الصفات التي اتصفت بها، والتي تمت الإشارة إليها سابقاً؟، لمعرفة الأسباب التي تقف وراء سقوط النظام الارستقراطي، هو الرجوع قليلاً إلى الوراء للبحث في اختصاصات الطبقة الارستقراطية عندما تولت زمام الأمور في أثينا، حيث احتكرت السلطة على نفسها وفسرت كل الشرائع والقوانين لمصلحتها، الأمر الذي أدى إلى غضب الطبقات الأخرى على الطبقة الحاكمة، نتيجة إهمال مصالح الطبقات الأخرى مقابل حماية مصالحهم بالإضافة إلى احتكار السلطة الدينية بالإشراف على الطقوس الجنائزية والاحتفالات، وقد أدت هذه الامتيازات الخاصة بالطبقة الارستقراطية المزيد من التسلط والاحتكار لطبقات المجتمع الأخرى فكانت النتيجة تغيير نظام الحكم الارستقراطي إلى النظام الأوليغاري.

ثالثاً: الحكم الأوليغاري:

في مطلع القرن السادس ق.م تشكل نظام سياسي جديد من مدينة أثينا، نتيجة تحالف الطبقة التجارية(الأثرياء) مع أفراد الطبقة الارستقراطية القديمة، وبذلك تكون نظام سياسي جديد، عرف بالنظام الأوليغاري، وهو حكم مجموعة أفراد يتميزون بالثراء، أي حكم طبقة الأغنياء التجار وذوى الاملاك الزراعية بدلاً من الطبقة الارستقراطية (لنتون، د.ت)، لقد كان لهذه التطورات أثرها على مدينة أثينا، فقد جاءت الطبقة الأوليغاريكية نظام الحكم جديد، وكان لها دستورها المكون من هيئة الأراخنة ومجلس الشيوخ ومجلس الإكليزيا (ecclesia) الشعب.

أولاً: الأرخون:

كان الأرخون الملك له عدة وظائف منها النظر في السلطة القضائية العليا، وقضايا الأحوال الشخصية للأسرة، الزواج والتبني والطلاق، وهي نفس وظائف الأرخون في العهد الارستقراطي، وباقي سلطاته قد قسمت بين تسعة أراخنة آخرين هم التيسموثيناي(Thesmotheies -القضاة الستة)، اما باقية الأراخنة فوظائفهم لا تختلف عن وظائف اراخنة العهد الارستقراطي، فكان منهم الارخون رئيس الكهنة، ورئيس ديني للدولة وارخون يتولى قيادة الجند (ديورانت، 1952)

(1) أفلاطون (Plata - 430 - 347 ق.م) من مشاهير فلاسفة الإغريق، كان تلميذ سقراط و معلم أرسطو و في سنة 387ق.م اسس مدرسة الأكاديمية التي كانت أشهر المدارس في العالم القديم، و من أهم مؤلفاته كتاب الجمهورية، والقوانين ، ينظر، (نتيرة، 1984) .

ثانياً: مجلس البولي (Bule) الشيوخ:

مجلس البولي في أثينا هو الهيئة الرئيسية الحاكمة بأثينا والمسيطرة على شؤون الدولة السياسية و الدينية والقضائية، و يضم في عضويته هيئته الأراخنة، وأهم وظائفه الإشراف بشكل مباشر على إنتخاب الحكام بالإضافة إلى اصدار التشريعات والقوانين، والسيطرة على الإدارة و الدولة (الاثرم، 2001) ويتكون من أربعمائة و واحد عضو أصحاب الحقوق المدنية بواقع أربعون من كل قبيلة من مرشحين تجاوزوا سن الثلاثين ينتخبهم أبناء القبيلة (أرسطو، 2013)

ثالثاً: مجلس الإكليزيا (الشعب):

يضم هذا المجلس في عضويته كل أفراد طبقات المجتمع الاثيني الأربعة كما حددها المشرع سولون وهي: بونتاكوسيوميديمش (Pentacosiomedimmes)، و الفرسان (Chevaliers)، و الزوجيائي (Zeugites)، ما فوق سن (18) سنة، و الطبقة الرابعة التيتس (Thetes) و التي كان لها الحق في حضور جلسات هذا المجلس، والتقاضى أمام المحاكم الشعبية دون ممارسة أي حقوق سياسية أخرى، فلا يحق لهم شغل مناصب سياسية في الدولة في حين أن الثلاث طبقات الأولى يحق لها أن تحتفظ بجميع المناصب السيادية في الدولة بما في ذلك منصب الأراخنة (المغرب، 1999)، ومن أهم اختصاصاته اصدار القرارات ذات العلاقة بأمور السلم والحرب، كما له تحديد طريقة الإنتخاب والتصويت و اصدار القوانين والتشريعات (الاثرم، 2001). ويعتبر هذا المجلس حجر الزاوية في النظام الديمقراطي لأثينا، ويعقد جلساته على تل البيتاكس في الهواء الطلق، والبالغ عددها أربعون جلسة في السنة بالإضافة إلى الجلسات الطارئة، وكان له حق الرقابة على الموظفين وتوجيه الاتهام في المسائل الخاصة بأمن الدولة. (الشريف، 2017)

بمجرد ما أصبح سولون أرخونا حرر الشعب ومنع أن يتخذ الشخص المدين رهينة دينه في الحاضر أو المستقبل و الغي جميع الديون وقد سمي هذا الإجراء سيساكتي (Sisachtie) وقد تقبل الفقراء هذا الأمر بارتياح كبير ويؤكد أرسطو (2013) ذلك فيقول « لما تولى سولون (سولون) السلطة و استلم زمام الأمور حرر الشعب في الحاضر و المستقبل بتحظيره أن تكون الاجساد رهائن القروض وسن نظاما وقوانين و الغي الديون الخاصة و العامة و قد سموا هذا الالغاء زحزة الوقر (كلمة يونانية يقصد بها التخفيف) كانهم ازاحوا عبئا عن كواهلهم» (صفحة الفصل السادس ، فقرة 1) كما أعطاه الحق في الإستئناف امام المحاكم و هذا الاجراء منح الشعب قوة كبيرة ذلك أن المحاكم كانت تفصل في الأمور العامة و الخاصة و استحدثت بعض الإجراءات الإقتصادية التي تهم الزيادة في قيمة المكييل و الميازين و النقود و قسم طبقات المجتمع إلى أربع طبقات حسب الدخل وهي طبقة الأغنياء وهم الذين لا يقل دخلهم السنوي عن 500 مكيال من الحبوب، وطبقة الفرسان و هي الطبقة الوسطي، ثم طبقة الحرفيون و أخيرا طبقة التيتس أو طبقة المعدمين (المغرب، 1999).

اتسم النظام الأوليجاريكي بسميتين، تركيز كافة السلطات في يد المجالس الحاكمة (أرسطو، 1975) ويبدو أنه نتيجة انفراد طبقة معينة بالسلطة والتحكم في المجتمع بأكمله، وعدم مراعاة هذه الأقلية إلا لحقوقها، فأصبح حكمها شديد الوطأة على الشعب الذي دفعه الظلم الواقع عليه للايطاحة بهم، ويؤكد أرسطو أن سبب تغيير القلة الحاكمة هو الظلم الملحق بالجمهور (أرسطو، 2013).

وأستمرت أشكال الحكم في التغيير لتدخل أثينا مرحلة جديدة من تاريخها السياسي وهي مرحلة حكم الطغاة في أثينا.

حكم الطغاة في أثينا:

تميز النصف الثانمن القرن السابع في بلاد الإغريق بالصراع بين الطبقات، خاصة أن بعض الحكومات الارستقراطية تحولت إلى حكومات أوليجاركية، او حكومة أقلية، أي استئثار بعض النبلاء بالحكم، واستغل أفراد من الأغنياء المغامرين هذه الاوضاع لقلب نظام الحكم، وإقامة حكماً فردياً لا يستند إلى أساس شرعي، يعتمد على قوتهم الذاتية المادية والعسكرية، وهذا النوع من الحكم هو الذى أسماه الإغريق حكم الطغاة (Turany). و حكومة الطغيان هي حكومة الفرد المستبد بعد انقلابه علي الحكم (الزهراء و ابراهيم، 2017)، والأمر الملفت للاستغراب أن هؤلاء الطغاة في الوقت الذى داسوا فيه على القوانين السائدة و دساتير الحكم، فأنهم عملوا على تقوية البوليس (المدينة الدولة)، ونظمها وساعدوا

على إبراز عنصر الشعب الأمر الذي مضى بالتطور بعد ذلك إلى النظام الديمقراطي أي حكم الشعب (Demokratos) (الحمصاني، 2008).

وقد برز بيزيستراتوس (1) (Peisistratos) كزعيم حزب الجبل، وقد استطاع بالحيلة وبالإستناد إلى القوة أن يستولى على الاكربول في أثينا (561-560 ق.م)، ويصف حكمه بالحكم المطلق الدستوري، ويرى كثير من الباحثين أن عهد بيزيستراتوس كان أزهي عصور أثينا رفاهية على الإطلاق، حيث أهتم بالطبقات الفقيرة، اذ وزع على المعدمين الفلاحين أراضي ضياع النبلاء، ومنحوا قروضاً لبدء حياتهم، كما أهتم بيزيستراتوس بإقامة المنشآت العامة مثل المعبد الكبير لأثينا يولياس على الاكربول، وخلص أثينا من فوضى المنازعات الحزبية، وعمل على تنمية الصناعة والتجارة، وكانت سياسة بيزيستراتوس الخارجية لها أثر كبير وهام على مستقبل أثينا فقد زودها بأسطول قوى واجرى تحسينات جوهرية في بناء جيش قوى. (الاثرم، 2001)

أعتمد بيزيستراتوس على الفئات الشعبية الفقيرة في الوصول للحكم، وذلك عام 561 ق.م، حيث اسس نظام حكم إستبدادي معتمداً في تثبيت حكمه على قوة الجند، وكان حاكماً دكتاتورياً رغم تعاطفه الكبير مع الفقراء والفلاحين (Martin, 1996). و يذكر أرسطو في هذا الشأن ان بيزيستراتوس خرج مرة فرأى فلاحاً يزرع في جبل هيمتس فاستغرب لذلك و أمر خادمه أن يسال الفلاح ماذا ينتج له هذا الجبل ؟ أجاب الفلاح لا شيء الا العناء والتعب و مع ذلك فان بيزيستراتوس يحصل علي الضريبة أعجب بيزيستراتوس اصراحة هذا الفلاح و لحبه للعمل و أعفاه من الضريبة (ارسطو، 2013) و السؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا سقط نظام حكم الطغاة في أثينا على الرغم من التقدم و الإزدهار الذي شهدته في ظل هذا الحكم ؟ ربما السبب يرجع في ذلك تقدم الدساتير والقوانين التي ظهرت على يد المشرعين في أثينا و التي تنص في مجملها علي أن نظام حكم الفرد و الأقلية غير صالح للحكم.

الحكم الديمقراطي:

النظام الديمقراطي هو حكومة العامة أو الكثرة التي تعمل لخير المواطنين و تمتاز بالحرية و المساواة (الزهران، إبراهيم، 2017م، ص 25) و قد وضع كليستينيس (1) (Cleisthenes) دستوراً عرف بأسم الديموقراسيا (Democracia - أي حكم الشعب للشعب بالشعب) استكمل به دستور سولون ، حيث ضمنه ما يمنع عودة الحكم الفردي، وقد بدأ العمل بهذا الدستور سنة (503-502 ق.م)، قام كليستينيس بأعادة قبائل المجتمع الأثيني على أساس سكاني بدلاً من التقسيم القديم القائم على رابطة الدم، فوسع قاعدة التنظيم الإداري والحقوق السياسية (الغناي، 2008)، وهذا التحول الأساسي مكن النظام الشعبي من ممارسة مهامه بحرية، لان التقسيم الجديد قام على رابطة المكان وليس الدم أو الثروة، فإقليم اتیکا كان مقسماً لأربع قبائل، كلاً منها مقسم إلى عشائر، تضم كل واحدة منها وحدات، وكان هذا التقسيم يلائن سيطرة حديدية على التقسيم الإداري.

ومن هذا المنطلق كانت عملية الشروع في أي إجراءات داخل مجلس الإكليزيا غير ممكنة إلا عن طريق مجلس البولي، ولم يكن بالامكان القيام بأى عمل سياسى من ناحية الطبقتين الوسطى والدنيا، وبموجب التقسيم الجديد أصبحت اتیکا تنقسم إلى عدد كبير من الاحياء (Demes)، أساس كلا منها المكان، وكل قسم يمثل ثلاث وحدات تعرف بأسم تريبتس (Trittyes)، وأصبحت هذه الوحدات السياسية تحل محل العشائر، وكان كليستينيس قد أعاد تنظيم مجلس البولي، فأصبح المجلس مكون من القبائل الحرة الجديدة المكونة من مواطني اتیکا، وأصبح المجلس مناط بمهمة النظر في كافة الأمور المرفوعة إلى مجلس الإكليزيا، وأن صدقت عليه فإنه يصبح مالوف و واجب الإحترام (الغناي، 2008).

(1) بيزيستراتوس: ينتمي بصلبة قرابة للمشرع سولون و قد برز حوالي عام 600 ق.م وكسب سمعة واسعة في حرب ميغار (Megare) و أشتهر بميوله لتحقيق الديمقراطية و كان زعيم حزب الجبل (Diakriens) الذي يضم عدد كبير من الفقراء ينظر، (المغرب، 1999) .

(1) كليستينيس: هو أبن مكاكليس (Megacles) و اكارستي (Agariste) بمت كليستس طاغية سيكيون (Cycion) و كسب ثقة الشعب و أصبح علي رأس الفريق الديمقراطي حين ما كان ازاكوراس أرخوناً .، ينظر، (المغرب، 1999)

مجلس البولي أو الخمسمائة:

سبقت الإشارة إلى أن مجلس البولي كان مكون في عهد سولون من 401 عضو، 100 عضو من كل قبيلة، ولكن كليستينيس أعاد تنظيمه، فأصبح مكوناً من 500 عضو، على أساس 50 عضو من القبائل العشرة الجديدة، يختارون من بين الأحياء التي تتكون منها القبيلة عن طريق الإقتراع، وحددت مدة عضويته بسنة واحدة ويحق له الإستمرار في المجلس دورتين، وكانت القبائل تتناوب علي رئاسة مجلس البولي بالإقتراع و يطلق على مدة الرئاسة (البروتانيا - Prytanie) ويذكر أرسطو بانه " تتأس كل من القبائل بدورها حسب القرعة الأربعة الأولى منها ستة و ثلاثين يوماً كل واحدة و الستة الباقية خمسة و ثلاثين يوماً كل واحدة لانهم يحسبون السنة على الحساب القمري " (ارسطو، 2013) كان من مهام المجلس سلطة تحضير مشروعات القوانين ثم تقديمها لمجلس الإكليزيا، لتصدر على أساسها القوانين، فقد كان مجلس البولي يمارس السلطة الفعلية، ولكنها سلطات خاضعة لمصادقة مجلس الإكليزيا، وامعاً في تكريس الديمقراطية جعل كليستينيس الأراخنة ينتخبون بالإقتراع بواسطة أعضاء مجلس البولي، وقلصت سلطاتهم لحد كبير حتى أصبحوا موظفين تنفيذيين بعد أن كانت وظيفتهم أكثر الوظائف نفوذاً. (الغناي، 2008). ويعقد المجلس اجتماعاً كل يوم عدداً أيام الأعياد. (المغرب، 1999)

كسب كليستينيس ثقة الشعب واصبح على راس الفريق الديمقراطي، كان أول أعماله تقسيم الأثينيين إلى عشر قبائل عوض أربعة، وقد أراد من تنظيمه القبلي الجديد أن تكون السلطة بيد الكثرة المطلقة من عامة الشعب، ويقوم التقسيم الجديد على نظام وحدات سكانية صغيرة، يطلق عليها ديموس (Demes)، موزعه على أقسام اثينا الطبيعية -عشرة بالمدينة-(Asty)، وعشرة حول الساحل براليا (paralie)، وعشرة بالأراضي الداخلية ميزوجي (Mesogee)، ويطلق على هذه الأقسام تريتييس (Trittyes)، وزعت بواسطة الإقتراع على القبائل العشرة (المغرب، 1999).

لارضاء الشعب أنشاء كليستينيس قوانين جديدة، ومن بين هذه القوانين شرع قانون (الاستراسيزم - Ostracime) النفي أو الإبعاد، و الذي أعطى به الشعب الحق في أن يقرر بالأغلبية أي سياسة يرتضيها وذلك بنفي أي زعيم سياسي يرى فيه الشعب خطراً على الدولة (الاثرم، 2001) وخلال الدورة السادسة من انعقاد مجلس الخمسمائة طرح أمام الشعب بأمكانية التصويت عليه، وقد طبق قانون الاستراسيزم أول مرة سنة 488 ق.م، ومشروع هذا القانون. تحسباً من الطغاة (Tyrens)، لان بيترستراتوس كان رأس الفريق الشعبي وقائداً عسكرياً عندما تحول إلى طاغية (المغرب، 1999) وكانت طريقة النفي ان يجتمع المواطنون على شكل قبائل ويصع كل موطن في إناء قطعة من الفخار (Ostrakon) عليها اسم من يريد أبعاده و لا يصبح النصويت شرعياً إلا اذا كان هناك على الأقل (6000) صوت وكان علي صاحب أكبر عدد من الأصوات أن يغادر أثينا خلال (10) أيام ولا يرجع إلا بعد (10) اعوام. (الاثرم، 2001).

وقد أدت إصلاحات كليستينيس ضرورة إلى أستحداث تغييرات عسكرية جديدة بناء على التغيرات الدستورية، فشكل مجلساً مكون من القادة العشر (strategoï)، يختارون واحداً من كل قبيلة، وكان يرأسه قائد الجيش (البرليمارج) و أعطاه كليستينيس من الناحية القضائية للمواطن سلطات قوية و الذي اصبح من حقه أن يكون محلفاً في المحاكم كما أعطاه الحق للشعب بمحاكمة الأراخنة عند انتهاء السنة الوظيفية ، غير أن التشريع الإغريقي لم يكن يعترف بحقوق المرأة و اطلالما اعتبرها مخاوفاً تقل قيمته الإنسانية عن قيمة الرجل وكانت مسلوقة الحرية و ليس لها حقوق سياسية. (الغناي، 2008).

النظم الدستورية لمدينة أسبرطة:

تقع مدينة أسبرطة في مقاطعة لاكونيا الواقعة في الجنوب الشرقي من شبه جزيرة البلوبونيز، وهي محاطة بالجبال من جميع الجهات، وتتكون من خمس قرى كبيرة متصلة ببعضها البعض، وقد كان لموقع اسيرطة الجغرافي الحصين ميزة مهمة، وهي الدفاع عن نفسها دون الحاجة لبناء الأسوار من أجل حمايتها، وأما سياسياً فقد كان النظام متسق مع طبيعة المجتمع الإسيرطي المحافظ، فقد كان قائم على أربع أركان وهي:

وجود ملكين على رأس الدولة المدينة، بالإضافة إلى مجلس الشيوخ الجيروسيا (Jerusia) ومجلس الابيلا (Apelle) - الشعب) وهيئة الافاورة (Ephors)، وقد كان هذا التنظيم ابتكاراً من قبل المشرع الاسبرطي ليكورجوس(1) (825-860 ق.م)، وقد جمع في هذا النظام ثلاثة من أنظمة للحكم وهي الملكية والارستقراطية والديمقراطية (الناصري، 1980) **أولاً: الملكية:**

لقد انفردت في نظامها الملكي المزدوج دون غيرها من المدن الإغريقية، والذي استمر طوال فترة تاريخها السياسي، فقدت تميزت عن بقية المدن بكونها ظلت محافظة عليه حتى بعد زوال هذا النظام من المدن الإغريقية، ويبدو أن سبب إستمرار الملكية المزدوجة في أسبرطة دون غيرها من المدن الإغريقية هو دستورها السياسي الذي ارتكز على أربع عناصر وهي الملكان ومجلس الشيوخ والجمعية العامة وهيئة الرقباء.

منذ القرن السادس ق.م قامت الملكية في مدينة أسبرطة والتي اختلفت تماما عن غيرها من المدن الإغريقية، فكانت ملكية ثنائية وراثية، حيث يقف على رأس الدولة ملكان من بيتين مختلفين يحكمان معاً في آن واحد ولهما نفس الصلاحيات، وينحدران من أسرتين عريقتين من طبقة الهراقليين الجيداي (agidae) واليوربيوندر (eiropontidear) (powll, p.101)، وازدواجية الملكية فرضتها طبيعة أسبرطة، فكان كلا من الملكين رقيب على الآخر، وكان لهم صلاحيات دينية والمتمثلة في احتفاظهم بكل النفوذ الديني، فكان كليهما كاهن أكبر يترأس الهيئة القضائية والتشريعية، غير أن وظيفتهم القضائية انحسرت بقضايه الإرث والزواج والتبني للمحافظة على وحدة الأسرة الاسبرطية، وكان من مهامهم الدينية تقديم الضحية والقرايين نيابة عن الشعب الاسبرطي للإلهين زيوس وابوللون، ويمثل الملكان القيادة العليا للجيش في الحرب ولهما حق اعلان الحرب وايقافها، وقد خضع الملكان في جميع اعمالهما لرقابة مجلس الجيروسيا، الذي كانا عضون فيه، وقد منحت الملكية الاسبرطية حق توريث الحكم لابنائهما وخاصة الابن أكبر، وإذا كان الملك لم يكن له نسل يورث أكبر الأقارب (الغناي، 2008)، ويصف ارسطو الملكية الاسبرطية بأنها من الملكيات التشريعية، وتسمى ملكية أسبرطة بالقيادة الأبوية الوراثية (أرسطو، 1975) ويبدو أن الملكية الاسبرطية تشريعية قانونية لأنها مناهة بدستور وتشريع من الدولة.

ثانياً: مجلس الجيروسيا (Jerusia-الشيوخ):

يتكون مجلس الجيروسيا من ثلاثين عضواً من بينهم الملكان بحكم منصبهما في ماعدا الملكين فقد كان الأعضاء (28) يجب ان يكونوا فوق الستين سنه من العمر، ويشترط ايضاً اختيارهم من الأسر النبيلة، وكانت عضويتهم تستمر مدى الحياة، وأما عن طريقة انتخابهم تتم في مجلس الابيلا، بطريقة الصباح في حالة الرضاء والقبول، والتزام الصمت في حالة الرفض والاعتراض، وكانت لهذا المجلس السلطة الحقيقية في اسبرطة، فكان من صلاحياته تحضير جدول أعمال مجلس الابيلا، كما كانت له سلطة الفصل في القضايا الجنائية وخاصة التي تتعلق بالنفي والقتل، وهو من يقر السياسة الخارجية لاسبرطة (السايح، 2008) ويبدو مما تقدم أنه كان لمجلس الجيروسيا سلطان كبير في الدولة فهو الذي يعد ويقترح القوانين ويخطط سياسة الدولة وهو المحكمة العليا التي تفصل في الجرائم الكبرى.

ثالثاً: مجلس الابيلا: (Apelle- العامة)

يتكون هذا المجلس من كل مواطني مدينة اسبرطة الذكور الذين تزيد اعمارهم عن ثلاثين سنه، كاملي الأهلية الاسبرطية، الذين قضوا فترة التدريب العسكري، ويعقد هذا المجلس إجتماعاته مرة واحدة في الشهر، بدعوة موجهة له من هيئة الافاورة، و عدد أعضائها (8000) عضو ويتم عرض جميع المسائل ذات الأهمية الكبرى في اجتماعاته، وكذلك الاقتراحات المتعلقة بدولة اسبرطة، مثل أمور السلم والحرب، ويتم أعداد جدول أعمال هذا المجلس من قبل مجلس الجيروسيا، عن طريق هيئة الافاورة، ولا يتخلل جدول أعماله مناقشات أثناء عقد الجلسات، وكان اتخاذ قراراته بالموافقة او الرفض ويكون في حالة الموافقة بالتصفيق، وأما في حالة الرفض فبالصياح كما كان من مهام هذا المجلس انتخاب هيئة الافاورة، وأعضاء مجلس الجيروسيا، وله الحق في سن القوانين والموافقة عليها (ديورانت، 1952)

(1) وضع ليكورجوس دستور مدينة اسبرطة ثم أخذ علي الأهالي عهداً لا يبدلوا منها شيئاً قبل أن يعود اليهم ثم سافر وحرّم على نفسه الطعام حتي مات ظناً منه أن الواجب يقضى على السياسي أن يعجل موته ما استطاع عملاً يخدم الدولة . ينظر، (الرويميضي، 2007)

رابعاً: هيئة الافورة: (Ephors – الرقباء)

تتكون هيئة الافورة (الرقباء) من خمسة أعضاء، على عدد أحياء مدينة أسبرطة، ويختارون لمدة سنة واحدة، وينتخبون انتخاباً شعبياً بواسطة جميع المواطنين، وكان يحق لكل مواطن التقدم لهذا المنصب، وينتخب الشعب الاسبرطي أعضاء مجلس الرقباء للدفاع عن حقوقه، وللنظر في شؤون الملكية، والفصل في قضايا الخلافات والمنازعات الأسرية كأمور الزواج والميراث، ويشرف مجلس الرقباء على الإدارة تحت مراقبة مجلس الجيوسيا، كما كان لهم حق المراقبة والإشراف على الشؤون السياسية والقضاء والمالية، وكان من صميم عملهم المحافظة على النظام الاسبرطي وتطبيق القانون، والإشراف على التعليم، وهم وحدهم أصحاب السلطة في دعوة مجلس الابلان لانعقاده ورئاسته ورئاسة مجلس الجيوسيا في جلساته (الاثرم، 2001). وكان لهم سلطان لا يحده إلا معارضة مجلس الجيوسيا، ثم أخذ سلطانهم يزداد فأصبحوا يستقبلون السفراء ويحكمون في قضايا الناس ويقودون الجيش، ويحاسبون الملوك وحتى يحاكمونهم. (الرويمي، 2007)

وقد اختلفت وجهات نظر الفلاسفة الإغريق حول الدستور الاسبرطي، وقد حظى بأعجاب افلاطون في جمهوريته، و أشاد بنظامه، وتمثل هذا الإعجاب بدستور اسبرطه في حياة الاستقرار والهدوء السياسيين الذين عما أسبرطة بينما عمت الفوضى والاضطرابات بعض المدن الإغريقية الأخرى (الخطيب، 1998)، في حين يرى أرسطو أن دستور اسبرطة يتصف بالاختلاط السخيف والسذاجة، وهو اسوأ أنواع الحكومات جملة وتفصيلاً، من حيث أسلوبه ومنهجه الذي انتهجته اسبرطه والمتمثل في اصرار طبقة السادة الاسبرطيين الأحرار على الهيمنة والتحكم في حياة طبقة العبيد (أرسطو، 1975) ويبدو ان مدينة اسبرطة لم تكن دولة ديمقراطية، ولم تعرف من الديمقراطية إلا مظهرها وشكلها الخارجي، ومن الديكتاتورية حقيقتها وجوهرها.

و يرى بعض المؤرخين أن أول اصلاح دستوري قام به ليكورجوس هو أنه قضى على الأسر الإقطاعية، فبعد أن كانت الدولة قائمة على نظام الطبقات أعاد تقسيمها تقسيماً اقليمياً وبذلك لم يصبح في الدولة سادة و مسودون بل مواطنون في منطقة واحدة، كما استولي على الأراضي وقسمها إلى ثلاثين ألف قطعة وزعها على الفلاحين وكان سكان مدينة اسبرطة هم وحدهم لهم حق حضور التجمعات العامة و تولي المناصب وهم من يعرفون بالاسبرطيين الأحرار وكان الشعب الخاضع لهم فريقين أحدهما يعرف باللاكرفيين وهم المقيمون في المدن التي لها اتصال بالخارج وكانت ممنوحة لهم الحقوق المدنية، واما الفريق الآخر يعرف بالهيلوتس وهم طبقة العبيد المستعبدون من قبل الاسبرطيين الأحرار. (الرويمي، 2007).

الخاتمة:

ارتبط نظام دولة المدينة في بلاد الإغريق ارتباطاً وثيقاً بالتظاير من حيث كان لموقع بلاد الإغريق الأهمية الكبرى في ربطها بحضارات العالم القديم، حيث شكل البحر نقطة انطلاقهم متجاوزين الحدود السياسية لبلادهم. كان نظام الحكم في مدينة أثينا النظام الملكي، ولعدة عوامل إقتصادية وإجتماعية تطور إلى النظام الأرستقراطي، ثم نظام حكم الأقلية الأوليغاركية، وأن ظهرت نتيجة أسباب إقتصادية هي الأخرى، ثم حكم الطغاة ومنه إلى النظام الديمقراطي، والتي كانت الدساتير الإغريقية وبخاصة دستور سولون وكليثستيتس لها دوراً كبيراً في ارساء أسس هذا النظام بحصول الطبقة العامة على حق المشاركة السياسية، بينما ظل جامداً في مدينة اسبرطة، فكان الحكم يكونون طبقة عليا أرستقراطية من القواد العسكريين والأغنياء وكانوا يمثلون في مجلس الجيوسيا صاحب السلطات في الدولة. ظهر الترتب الطبقي واضحاً في كل من أثينا واسبرطة وقام علي أساس تعدد الطبقات كطبقة الأحرار والعبيد والاجانب. شهدت مدينتي أثينا واسبرطة استقراراً ويؤكد ذلك المؤسسات السياسية والإقتصادية والدينية والإجتماعية التي أسهمت في أحداث التطور السياسي في بلاد الإغريق. خلصت الدراسة إلى أهمية الدساتير التي صاغها مشرعو أثينا والتي أسهمت بدورها في وضع أساس الحياة الديمقراطية فيها.

شهدت مدينة أثينا في فترة حكم الطغاة (بيزيستراتوس) تطوراً بشكل كبير بفصل الإصلاحات التي أدخلها على المدينة و حرصه على الاستمرار بالعمل بدستور سولون الديمقراطي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية :

- ابراهيم، بوهالي و الزهراء، عباسي فاطمة. (2017). الدولة و المواطن عند أرسطو. الجزائر: جامعة 8 ماي جمهورية الجزائر (رسالة ماجستير غير منسورة).
- ابراهيم، نصحي و زكي، علي. (د.ت). النظم الدستورية. القاهرة: وزارة التعليم، مصر.
- ابراهيم السايح. (2008). تاريخ اليونان. الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- أرسطو. (1975). السياسة. (ترجمة، الاب أوغسطين يربارة، المترجمون) بيروت: اللجنة الدوابة للروائع الانسانية.
- ارسطو. (2013). دستورالاثينيين. (ترجمة، الاب أوغسطين يربارة، المترجمون) دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
- أفلاطون. (1948). الجمهورية. (ترجمة، حنا خباز، المترجمون) القاهرة: المطبعة العصرية.
- بكر مصباح، تنيرة. (1984). تطور الفكر السياسي في العصور القديمة و الوسطى. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
- تيودورجينا، كوليس. (1952). اليونان شعبها وارضها. (محمد امين رستم مراجعه عزالدين فريد، المترجمون) القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- ثروت عكاشة، و آخرون. (1991). اليونان والرومان. دمشق: دار الامل.
- حسن صبحي، بكري. (1984). تاريخ الإغريق و الرومان و الشرق الإغريقي الروماني. الرياض: دار عالم الكتب، السعودية.
- حسين، الشيخ. (2005). اليونان. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعة، مصر.
- رالف، لنتون. (د.ت). شجرة الحضارة. (ترجمة، أحمد فخري، المترجمون) القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- رجب عبد الحميد، الاثرم. (2001). دراسان في تاريخ الإغريق و علاقة بالوطن العربي. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
- سيد أحمد علي، الناصري. (1980). الإغريق تاريخهم و حضارتهم. القاهرة: دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- عبد الغني عمر، الرومضي. (2007). تاريخ النظم القانونية. بنغازي: دار الكتب الوطنية، ليبيا.
- عبد اللطيف أحمد، علي. (1971). التاريخ اليوناني العصر الهللايادي. بيروت: دار النهضة العربية ,
- عمران أحمد حسين، الشريف. (2017). تطور النظم الدستورية في مدينة أثينا. كلية الآثار و السياحة، جامعة المرقب.
- فوزي مكوى. (1980). تاريخ العالم الإغريقي وحضارته. القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات.
- لطف عبد الوهاب، يحي. (1993). اليونان. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- ليلى عبد القادر، الغنائي. (2008). تطور نظام دولة المدينة الإغريقية. طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.
- محمد، الخطيب. (1998). الحضارة الإغريقية. دمشق: دار الحكمة.
- محمد، المغبر. (1999). مدخل لتاريخ القوانين في أثينا من خلال المصادر. مراكش: المطبعة و الوراقة الوطنية، المغرب.
- محمد كامل، عياد. (1981). اليونان (المجلد ج 1). دمشق: دار الفكر، سوريا.
- مصطفى، العبادي. (2009). اقتصاديان أثينا. مجلة عالم الفكر، ع 2، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت.
- منى، حجاج. (2009). الفن الاثيني. مجلة عالم الفكر، ع 2، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت.
- ناهد عبد الحليم، الحمصاني. (2008). تاريخ وحضارة اليونان منذ العصر الهللايادي وحتى نهايه القرن السادس قبل الميلاد. القاهرة: جامعة عين شمس.
- هيرودوت. (2003). الكتاب الرابع. (ترجمة، محمد المبروك الذويب، المترجمون) بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
- ول، ديورانت. (1952). قصة الحضارة (حياة اليونان) (المجلد ج، 5، 4). (ترجمة، محمد بدران، المترجمون) القاهرة: الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية.

المراجع الأجنبية:

- Hammond, N. (1973). History of Greek to 320.B. C. oXFORD.
Martin, R. (1996). Ancient Greek from Prehistoris to Hellenistic. London.
N.G.L.A, H. (1973). History of Greek to 320.B.C. oFORDX.
[https // www. almrsai. com / post/ 2847](https://www.almrsai.com/post/2847). (2021, 1 30.)